لتداخل اللغوي في أبنية المصادر

(دراسة صرفية تحليلية)

اعداد

د/ إيمان شعبان جوده مرسي البحيري

مدرس النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم جامعة الفيوم

المقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين ، سيّدنا محمد ، وعلى آله الطيبين ، وصحابته الغر الميامين ، ومن سار على نهجه ولزم سنته إلى يوم الدين .
وبعد :

فقد أسهم علماء العربية – قديما وحديثا – بنصيبٍ وافرٍ في بيان معاني الأبنية والصيغ الصرفية، وأفاض أهل اللغة في الحديث عن الدلالة الصرفية التي تحددها الصيغ ، وصنفوا العناصر اللغوية إلى فئاتٍ تُعبر عن معانٍ صرفية من فاعلية ومفعولية ومبالغة ومصدرية و... ، وبذل القدماء جهودا مضنية في تصنيف هذه الصيغ ، وعملوا على تمايز الأبنية وفقا لبنائها الصرفي ، ومفهومها الدلالي ؛ فالأبنية تُصاغ على هيئة مخصوصة للدلالة على معنى عام كليّ، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم الفعل ، والمبالغة ، والمصدر، فهذه المعاني كلّها لها أبنية محدّدة وصيغ ثابتة تُصاغُ عليها فيما يُعْرَف بـ " الاختصاص الصرفي " - على حد تعبير أحد الباحثين المعاصرين وهو الدكتور رضا هادي حسون - « بحيث تختص كل صيغة صرفية مستعملة بالدلالة على معنى صرفي ، لا يشاركها في الدلالة عليه مشاركة تامة أي صيغة صرفية أخرى ، وعلى أساس هذا الاختصاص يقع التصنيف الدلالي »[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الصرفيين القدامى حين قعَّدوا لدلالات الأبنية والصيغ انتبهوا إلى ما قد يطرأ عليها من تداخل في أدائها للوظائف الدلالية ، وفطنوا إلى أن التركيب النصي يجعل الصيغة صالحة للتعدد الدلالي .

وها هو ذا أبو البقاء الكفوي يشير - بصريح العبارة - إلى الدلالات التي تؤديها الصيغ الصرفية والفرق بين دلالة الصيغة منفردة ودلالة التركيب الاستعمالي قائلا : «مَا دلّ عَلَيْهِ أصل التَّرْكِيب فَهُوَ دلَالَة اللُّغَة، وَمَا دلّ عَلَيْهِ هَيئته فَهُوَ دلَالَة الصِّيغَة»[2].

ويطلق عليها ابن جني مصطلح " الدلالة الصناعية " في قوله : « ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله. فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه. وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظًا فإنها صورة يحملها اللفظ ، ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها. فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة. وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيز الضروريات »[3].

ولا خلاف على أن العرب توسعوا في توظيف الصيغ الصرفية لإفادة معانٍ متعددة غير معانيها الموضوعة لها ؛ مما أكسب اللغة مرونة واتساعا وتنوعا في الأساليب ، وبهذا التوظيف أصابت العربية ثروةً لغويةً واسعةً بما تشعّب عن أصولها من أبنية وصيغ وما تفرّع عنها، « ولا يرتاب باحث محقق في شدّة تعويلها على البناء والتركيب الذي عاد عليها بالغنى والثّراء »[4].

---

(1) د/ رضا هادي حسون : التداخل الصرفي 215
(2) أبو البقاء الكفوي : الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية 1081
(1) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي : الخصائص 3/ 100
(2) د/ صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة 327

ونصوص العربية –شعرا ونثرا- تقف شاهدا على هذا التوظيف والتداخل بين أبنيتها الصرفية ، وعلماؤها لم يخفَ عليهم هذا الأمر، وإسهاماتهم في بيان معاني الصيغ الصرفية وتداخل دلالاتها حاضرة وجلية فيما خطته أيديهم [5].

كذلك أكد الباحثون المعاصرون على أن الصيغ الصرفية تحمل معانٍ متعددة ، كان أهم أسباب تعددها تناوب الصيغ ،ويقصد به قيام صيغة ما بأداء الدور الدلالي المنوط بصيغة أخرى [6]، ومن الباحثين مَنْ نصَّ على أن هذه النيابة تكون معنى ومبنى [7].

وتعنى هذه الدراسة برصد الواقع اللغوي لاستعمالات أبنية المصدر في دراسة صرفية تحليلية تحاول الكشف عن معاني هذه الأبنية ، وسينتظم البحث في الحديث عن صور التداخل اللغوي لدى أبنية المصادر في المباحث الآتية:

المبحث الأول : تداخلات المصدر الصريح ، ويتخلله تقسيمات فرعية تشمل المصدر المجرد ، والمصدر المزيد .

المبحث الثاني : تداخلات مصدر الهيئة .

المبحث الثالث : تداخلات مصدر المرة .

المبحث الرابع : تداخلات المصدر الصناعي .

المبحث الخامس : تداخلات المصدر الميمي .

يسبق ذلك تمهيدٌ يتطرق فيه البحث إلى حد المصدر، ثم تنتهي الدراسة بخاتمة أوضح فيها تلخيصا لأهم ما يتوصل إليه البحث من نتائج . هذا وأدعو الله عز وجل أن يجعل جهدي في هذا البحث خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجزني بالصواب إحساناً وبالخطأ غفرانا.

والله من وراء القصد .

التمهيد :

(3) يُنظر: سيبويه : الكتاب 647/3 ، والسيرافي : شرح كتاب سيبويه 373/2 ، والهروي :إسفار الفصيح 191/1 ، وابن يعيش : شرح المفصل 246/2 ، وابن مالك : شرح الكافية الشافية 1740/4 ، والرضي الأستراباذيّ : شرح شافية ابن الحاجب 120/2، وأبو حيان : ارتشاف الضرب 444/1

(4) ينظر : د/ محمد طه الجندي : التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل 10

(5) ينظر : د/ طه سيف الدين الفقراء : المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية

يستوجب الأمر قبل الولوج في التداخل اللغوي والدلالي لأبنية المصادر في العربية أن يتطرق البحث أولا إلى حد المصدر ، وعنه يقول ابن هشام : أنه الاسم الدال على الحدث الجاري على الفعل[8]، والذي عليه النحويون والصرفيون أنه الاسم الدال على مجرد الحدث، وليس علمًا، كفجار وحماد للفجرة والمحمدة، ولا مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة ، كمضرب، ومقتل [9] ، أي أنهم استبعدوا من حده المصدر الميمي .

ويضع الأستاذ عباس حسن حدا للمصدر يستبعد فيه المصدر الميمي والمصدر الصناعي قائلا: « هو ما يدل على معنى مجرد، وليس مبدوءًا "بميم" زائدة، ولا مختومًا بياء مشددة زائدة، بعدها تاء تأنيث مربوطة »[10].

وهذا التعريف يتضمن أمرين معًا أحدهما: يتعلق بدلالته المعنوية، والآخر: يتعلق بصيغته اللفظية. فأما من ناحية دلالته المعنوية فإنه يدل في الغالب على مجرد الحدث؛ أي : يدل على أمر معنوي محض، لا صلة له بزمان، ولا بمكان، ولا بذات، ولا بعلمية، ولا بتذكير، أو تأنيث، ولا بإفراد، أو تثنية، أو جمع أو غيره - إلا إن كان دالًّا على مرة ، أو هيئة - وأما من ناحية تكوينه اللفظي فلا بد أن يكون جامدًا مشتملًا على جميع حروف فعله الماضي ، أو على أكثر منها ولا يمكن أن ينقص عنه في الحروف [11].

فالمصدر الصريح - غير الدال على المرة أو الهيئة - يؤدي شيئًا واحدًا من شيئين يؤديهما الفعل ، وهذا الشيء الواحد هو ما سوى الزمان . وفيه يقول ابن مالك :

المصدر اسم ما سوى الزمان منْ ... مدولي الفعل؛ في كأمْنٍ من أمِنْ[12].

والذي عليه البحث أن المصدر (غير المؤول) يندرج تحته المصدر الصريح والمصدر الميمي والمصدر الصناعي والمصدر العددي (المرة) ومصدر الهيئة ؛ فخمستهم يدل على الحدث الجاري على الفعل .

المبحث الأول: تداخلات المصدر الصريح .

ويتضمن هذا المبحث قسمين نتناول فيهما أبنية المصادر من المجرد والمزيد من الأفعال .

القسم الأول : أبنية مصدر الفعل الثلاثي المجرد

---

(1) ينظر : ابن هشام : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب 492 ، شرح قطر الندى وبل الصدى 260

(2) ينظر : الأزهري : شرح التصريح على التوضيح 3/2 ، والصبان : حاشية الصبان على شرح الأشموني 161/2

(3) عباس حسن : النحو الوافي 181/3

(4) يُنظر : السابق هامش 3/ 207 (بتصرف يسير)

(5) ابن مالك : ألفية ابن مالك 29

ويشمل الصيغ الآتية :

أولا – صيغة فَعْل

وهي صيغة أصيلة في المصدر بل هي كما يقول الدكتور محمد خير حلواني : « أهم صيغة لمصدر الثلاثي المجرد ، ولعلها أكثرها شيوعا في الكلام ، حتى جعلها بعضهم قياسية ، فذكر الفراء أن كل فعل لا يُعرف مصدره يمكن أن يُصاغ على (فَعْل) محاكاة للهجة الحجازية القديمة [13] ، والحق أن المصادر جاءت منها على ضربين : قياسي وسماعي . أما القياسي فقد يكون مصدرا لفعل متعدٍ ، وقد يكون مصدرا لفعل لازم ، فإذا كان الفعل متعديا ولم يدل على حرفة أو صناعة كان مصدره على (فَعْل) قياسا ، وإذا كان الفعل لازما ، ومن باب (فَعَلَ) معتل العين كان من هذه الصيغة قياسا .... وأما السماعي فكثير ، وقد جاء من جميع الأبواب »[14].

أما المعاني الصرفية التي تلتقي على هذه الصيغة غير المصدر فهي الاسم واسم الفاعل واسم المفعول ؛ ففي قولك : (أحضرتُ سَهْما) أُستعملت الصيغة اسم ذات بدلالته على مسمى ، وفي قولك :

(حام الطائر حَوْما) أُستعملت الصيغة مصدرا بدلالته على الحدث ، أما قوله تعالى « أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْرًا »[15] ، فقد أُستعمل بناء المصدر (غَوْر) بمعنى اسم الفاعل (غاوِر) ليعبر به عن المبالغة في وصف فاعل الحدث ، وعن هذا الاستعمال تحدث ابن يعيش عن كثرة إيقاع المصدر موقع اسم الفاعل ، على حدِّ "ماءٍ غَوْرٍ"، أي غائرٍ... لكثرة إيقاع المصدر موقع اسم الفاعل وكثرةِ استعماله [16] ، وذكره الفخر الرازي قائلاً : « قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ فِي قَوْلِهِ: ماؤُها غَوْراً أَيْ غَائِرًا وَهُوَ نَعْتٌ عَلَى لَفْظِ الْمَصْدَرِ كَمَا يُقَالُ: فُلَانٌ زَوْرٌ وَصَوْمٌ لِلْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ وَالْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ وَيُقَالُ نِسَاءٌ نَوْحٌ أَيْ نَوَائِحُ »[17].

والوصف باستعمال صيغة المصدر يمثل أكبر طاقات المبالغة في الوصف ، ومنه قوله تعالى : « إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ »[18] ، يقول ابن جني : « إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل. وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه »[19] ، ونصّ كذلك على أن لهذا الاستعمال معنى لا تجده ، ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة [20].

وعن استعمال (فَعْل) في الدلالة على اسم المفعول يقول ابن يعيش : « اعلم أن المصدر قد يجيء بلفظ اسم الفاعل والمفعول كما قد يجيء المصدر ويُراد به الفاعل والمفعول من نحو قولهم : "ماء غَوْرٌ"، أي: غائرٌ، و"رجلٌ عَدْلٌ"، أي: عادلٌ. وقالوا: "درهم ضَرْبُ الأمير"، أي: مضروبُه، و"هذا خَلْقُ الله " والإشارةُ إلى المخلوق. وقالوا : " أتيتُه رَكْضًا "، أي: راكِضًا، و" قتلته صَبْرًا "، أي: مصبورًا. [21]

ثانيا – صيغة فُعْل

---

(1) ينظر : الرضي : شرح شافية ابن الحاجب 157/1
(2) د/ محمد خير حلواني : المغني الجديد في علم الصرف 216، 217
(3) سورة الكهف 41
(4) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش 58/1 ،101، 132 ، 2/ 237 ، 414 ، 28/3 ،52 ، 478
(5) الرازي : التفسير الكبير 21/ 465
(1) سورة الطارق 13
(2) الخصائص 3/ 262
(3) السابق نفسه
(4) شرح المفصل لابن يعيش 61/4

يلتقي على هذه الصيغة المصدر ، والاسم الثلاثي المجرد ، والصفة المشبهة ، والمبالغة . وينضبط مجيئها مصدرا من الفعل اللازم من باب (فَعُل) ، ومن باب (فَعِل) بكثرة [22] ، نحو قولك : نضج الثمار نُضْجا .

وفي قوله تعالى :« وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ »[23] أُستعملت الصيغة اسم ذات بدلالتها على الذات وبخواص الاسم ومنها التعريف .

وتأتي الصفة المشبهة من باب كَرُمَ على أوزان شتى ، أَشهَرُها فُعْل ، نحو : الرأي صُلْب .

وصيغة فُعْل أفادت المبالغة والتكثير في نحو قولك : شيء نُكْر .

ثالثا – صيغة فَعَل

تتسع هذه الصيغة الصرفية - في دلالتها - لمعانٍ صرفية متعددة منها : المصدر ؛ إذ يغلب مجيء مصدر الفعل الثلاثي "فَعِل" - المفتوح الفاء المكسور العين - إذا كان لازما على "فَعَل" ، إذا لم يدل على لون أو حركة حسية علاجية ، أو على صفة ثابتة نحو: فَرِح فَرَحا.

وتفيد هذه الصيغة الصفة المشبهة في قولك : رجل صَنَع أي حاذق [24] ، ورجل حَسَن خلقه؛ بدلالتها وعملها ، وتدل على اسم الذات في قولك : أكلتُ السَمَك ؛ بدلالتها على الذات وبخواص الاسم .

رابعا – صيغة فِعَال

تؤدي هذه الصيغة العديد من الدلالات منها : المصدر القياسي للفعل اللازم من باب (فَعَل) الذي يدل على الامتناع نحو : حَرَنت الدابة حِرَانا .

وتفيد الدلالة على الاسم الثلاثي المزيد بحرف في لفظة (الحِمَار) .

ويذكر الدكتور إبراهيم السامرائي أن هذه الصيغة من أشهر الصيغ التي وردت في اللغة دالة على المفعول ، نحو : كِتَاب وخِضَاب وهو ما يُختضب به ، ولِبَاس وهو ما يُلبس ، ومِزاج الشراب وهو ما مُزج به [25].

وتُستعمل صيغة (فِعَال) أيضا في الدلالة على الصفة المشبهة نحو : كأس دِهَاق ، أي : ملأى مُتْرعة مُمْتَلِئَةٌ ، وقيل : صافية [26].

كما أن هذه الصيغة تستعمل في الدلالة على اسم الآلة سماعا ، ويعزي الرضي لها هذا الاستعمال قائلا : « وجاء الْفِعَالُ أيضاً للآلة، كالخياط والنظام »[27] .

ومن مقولة ابن القيم : « وبنوا الصراط على زنة فِعَال لأنه مشتمل على سالكه اشتمال الحلق على الشيء المسروط وهذا الوزن كثير في المشتملات على الأشياء كاللِحَاف والخِمَار والرِدَاء والغِطَاء والفِرَاش... أنه يقصد به قصد الآلة التي يحصل بها الفعل ويقع بها كالخمار والغطاء والسداد لما يخمر به

---

(5) المغني الجديد في علم الصرف 220
(6) سورة النجم 1
(1) السامرائي : معاني الأبنية في العربية 64
(2) ينظر : السابق 61
(3) ينظر : الخليل : العين 364/3 ، ابن منظور : لسان العرب 106/10
(4) شرح شافية ابن الحاجب للرضي 188/1

ويغطى ويسد به فهذا آلة محضة »[28] - أقول من هذه المقولة انتهى الدكتور إبراهيم السامرائي إلى أن صيغة فِعَال تدل على الاشتمال في الغالب كالحِزَام والخِمَار ، فالحزام يشتمل على الجسم ويلفه ، والخمار يشتمل على الرأس ويغطيه [29].

وتجدر بنا الإشارة – في سياق حديثنا عن دلالة هذه الصيغة عن اسم الآلة سماعا – إلى رأي ارتأه برجستراسر في هذه الصيغة ؛ إذ اعتبرها أصلا لصيغة (مِفْعَال) قبل أن تضاف إليه الميم ، وارتأى أنها أقدم وزن لاسم الآلة [30].

كما تُعتبر هذه الصيغة من أشهر أوزان جمع التكسير للصفات المختصة بالأمور المادية ؛ كما في نحو قوله تعالى: « انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا »[31] ؛ حيث استعمل الثِقال للثقل المادي [32].

خامسا – صيغة فُعَال

تلتقي على هذه الصيغة معانٍ صرفية عدة : منها : المصدر ؛ فما دل على داء أو صوت فقياسه عند الصرفيين على (فُعَال) بضم الفاء كسُعَال وزُكَام وصُرَاخ ورُغَاء [33].

ومنها : اسم المفعول ؛ جاء في المخصص « ويجيءُ فُعال فِيمَا كَانَ نحوَ الدُّقاق والحُطام والجُذاذ والفُضاض والفُتات والرّفات وَهُوَ مصدرٌ على مَفْعول »[34] ، وفي شرح شافية ابن الحاجب : « ويجيء فُعَال من غير المصادر بمعنى المفعول، كالدُّقَاق، والْحُطَام، والفُتَات، والرُّفَات »[35] ، ويشمل ذلك أيضا ما اجتمع بعضه إلى بعض ، يقول الفراء : « وقيل الجفاء كما قيل الْغُثَاء، وكل مصدر اجتمع بعضه إلى بعض مثل الْقُماش ، والدُّقاق ، والغُثَاء ، والحُطَام فهو مصدر. ويكون فِي مذهب اسم على هذا المعنى كما كَانَ العطاء اسمًا على الإعطاء، فكذلك الْجُفَاءُ والقماش لو أردت مصدره قلت: قمشته قمشًا. والجُفَاء أي يذهب سريعًا كما جاء»[36].

وتُستعمل هذه الصيغة أيضا في الدلالة على اسم الذات نحو : غُرَاب ، وبُرَاق ، وتستعمل في جمع التكسير نحو: ذُباب .

ولا خلاف على أن هذه الصيغة من صيغ الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو : شُجَاع وفُرَات[37]، ويبدو أنها تُستعمل للمبالغة حين يُعْدَل إليها من (فعيل) [38]؛ إذ جعل بعض القدماء هذه الصيغة من الصيغ القياسية في مبالغة (فعيل) ، قال ابن خالويه : « كل فعيل جائز فيه ثلاث لغات: فعيل، وفُعَال وفُعَّال :

---

(5) ابن القيم : بدائع الفوائد 16/2
(6) ينظر : معاني الأبنية في العربية 110، 111
(1) ينظر : برجستراسر : التطور النحوي للغة العربية 64
(2) سورة التوبة 41
(3) ينظر : معاني الأبنية في العربية 146
(4) ينظر : الكتاب 216/2 ، ابن قتيبة : أدب الكاتب 469 ، الفارابي : ديوان الأدب 85/1 ، التفسير الكبير 183/29
(5) ابن سيده ، المخصص 4/ 284
(6) شرح شافية ابن الحاجب للرضي 155/1
(7) الفراء ، معاني القرآن 62/2 وينظر : لسان العرب 49/1
(8) ينظر : الكتاب 249/4 ، ابن السراج ، الأصول في النحو 99/3
(9) ينظر : المغني الجديد في علم الصرف 278

رجل طويل ، وإذا زاد طوله قلت : طُوال ، وفي القرآن: (إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ) [39] »[40] ، وفي شرح شافية ابن الحاجب للرضي:« والظاهر أَن فُعَالاً مبالغة فَعيل في المعنى، فطُوَال أَبلغ من طَوِيل »[41].

سادسا – صيغة فَعَال

صيغة صرفية حمّالة لمبانٍ صرفية هي : المصدر في قولك : شَبَّ الفتى شَبَابا ، وجمع التكسير في قولك : شباب الوطن لبوا النداء .

وقد تأتي هذه الصيغة للدلالة على الصفة المشبهة ، « فمن باب (فَعُل) قالوا : حَصَان وجَبَان ، ومن باب (فَعِل) قالوا : صَنَاع وقَراح ، وقالوا من (فَعَل) : رَجَاح ، وهي من حيث الدلالة تدل على صفة ثابتة »[42] .

واعتبرها الدكتور محمد خير حلواني من الصيغ قليلة الاستعمال في الدلالة على المبالغة ، كما في نحو: رجل فَسَاقٌ ، أي : كثير الفسق .

وهي أيضا للدلالة على « اسم الفعل القياسي الذي للأمر، ولا يكون إلا من فعل ثلاثي تام متصرف نحو : نَزال (بمعنى انزل) ، ومن وزني اسم العلم المعدول نحو : حَذام (المعدول من حاذمة) »[43] .

وأما قول الشاعر: فإنْ تَرْفُقِي يا هِنْدُ فالرِّفْقُ أَيْمَنٌ ... وإنْ تَخْرُقي يا هندُ فالخُرْقُ أَلأَمُ

فأنْتِ الطَّلاقُ والطَّلاقُ عَزِيمَةٌ ... ثلاثًا ومَن يَخْرُقْ أَعَفُّ وأَظْلَمُ [44]

فأتى بلفظ الطلاق وهو على وزن فَعَال وأراد اسم الفاعل وهو طالق ، وقد تعرض ابن يعيش لهذين البيتين وعلق عليهما بقوله : « فأَوْقع "الطلاق" موقعَ "طالقٍ" على ما ترى »[45] ، وقبل ذلك مهد لهما بتعليقٍ قارن فيه التطليق بالمصدر والتطليق باسم الفاعل فقال : « ومن ذلك مسائل الطلاق، إذا قال: "أَنْتِ طالقٌ"؛ طلقت منه ، وإن لم يَنْوِ؛ ولو أتى بلفظ المصدر، فقال: "أنت طَلاقٌ"؛ لم يقع الطلاقُ إلّا بنيّته, لأنّه ليس بصريحٍ ، إنّما هو كناية عن إرادة إيقاع المصدر موقع اسم الفاعل، على حدِّ "ماءٍ غَوْرٍ"، أي غائرٍ؛ ومنهم من يجعله صريحًا يقع به الطلاقُ من غير نيّةٍ، كاسم الفاعل ، لكثرة إيقاع المصدر موقع اسم الفاعل وكثرةِ استعماله»[46] .

سابعا – صيغة فُعْلَى

تتعدد الاستعمالات اللغوية لما جاء من الكلمات على هذا الوزن : « قَالَ الْفَارِسِي: وَمَا جَاءَ من المَصادِرِ على فُعْلَى فنحوْ البُشْرَى والرُّجْعَى والزُّلْفَى والشُّورَى ، وَمَا جَاءَ مِنْهُ من الصِّفات فنحو حُبْلَى وخُنْثَى وأُنْثى »[47] ، وتأتي هذه الصيغة اسما كالبُهْمَى والحُمى والرؤيا وحُزْوَى [48] .

---

(1) سورة ص 5
(2) ابن خالويه ، ليس في كلام العرب 130
(3) شرح شافية ابن الحاجب2/ 136
(4) المغني الجديد في علم الصرف 274
(5) د/ اميل بديع يعقوب ، معجم الأوزان الصرفية 139
(6) البيتين بلا نسبة في شرح المفصل 58/1 ، وشرح شواهد المغني للسيوطي 1/ 168 ، وخزانة الأدب للبغدادي 3/ 459
(7) شرح المفصل لابن يعيش 58/1
(1) السابق 57/1 ، 58
(2) المخصص 60/5
(3) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب 251

ثامنا – صيغة فَعَلَى

تأتي هذه الصيغة « مصدرًا كـ: مَرَطى" بالطاء المهملة "لمشية، أو صفة كـ: حيدى" بالحاء والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية، يقال: حمار حَيَدَى، أي: يحيد عن ظله إذا تخيل منه »[49]، وتـأتي اسما كما في « قولُهم أَجَلَى ودَقَرَى ونَمَلَى وبَرَدَى - وَهِي أسماءُ مواضِعَ »[50] .

تاسعا – صيغة فَعْلَى

هـي صـيغة يلتقـي عليهـا المصـدر نحـو : الـدَّعْوَى والنَّجْـوَى والعَـدْوَى والرَّعْـوَى ، والاسـم نحـو : "سَلْمَى" وهو اسم رجل، و "سَلْمَى" أحدُ جَبَلَيْ طَيِّىء، وكأنّ العَلَم منقولٌ منه. ومـن ذلـك "رَضْـوَى" وهـو اسم جبل بالمدينـة [51]، كمـا أنهـا تـأتي صـفة نحـو: أَعْلَـى وعَلْقَـى [52]، وتـأتي وصـفا لجمـع نحـو : أَسْرَى وجَرْحَى [53] وقد أُستعملت الصيغة هاهنا وصفا لجمع بمعنى مفعول [54].

عاشرا – صيغة فُعْلَة

تأتي هذه الصيغة مصدرا من الفعل الماضي الثلاثي ، اللازم ، مكسور العين ، في الألوان والعيوب ، فالغالب في مصدره : "فُعْلَة" ؛ نحو : سَمِر الفتى سُمرة ، وأَدِمَ أُدْمة ، وخضر الزرع خُضْرَة[55].

ومن دلالات هذه الصيغة مجيئها للدلالة على جمع التكسير نحو : الصُّحْبَة أي : الأصحاب وأصلها مصدر[56] ، كما أنها تأتي اسما نحو : غُرْفة و وحُجْة .

والذي عليه ابن درستويه أن ما كان على فُعلة بالضم فهو لمقدار الشيء ، والطعمة هو: مقدار ما يأكله ويطعمه من اللحم الذي يصيده، مثل الغُرْفَة واللُّقْمَة، ونحو ذلك[57].

وتأتي صيغة « فُعْلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ نَحْوُ نُسْخَةٍ بِمَعْنَى مَنْسُوخَةٍ وَغُرْفَةٍ مِنْ مَاءٍ بِمَعْنَى مَغْرُوفَةٍ »[58]

ويذكر أبو البقاء الكفوي قاعدة كلية لدلالة هذه الصيغة ، يقول : « الْجُمْعَة - بِسُكُون الْمِيم - اسْم من الِاجْتِمَاع ، أَو بِمَعْنى الْمَفْعُول أَي: الفوج الْمَجْمُوع ، و [الْجُمُعَة] بتحريكها : بِمَعْنى الْفَاعِل ، أَي: الْوَقْت الْجَامِع فحركوا الْفَاعِل لقُوته وَسَكنُوا الْمَفْعُول لضَعْفه ، وَهَذِه قَاعِدَة كُلية فِي (فُعْلَة) كـ (ضحكة) و (همزَة) و (لُمزَة) ، وَالْجُمْهُور على أَنه يضم الْمِيم وَهُوَ الأَصْل والإسكان تَخْفِيف ، وَكِلَاهُمَا مصدر بِمَعْنى الِاجْتِمَاع »[59] ، ومن قبله يذكر السيوطي أن: « كل حرف على فُعَلة وهو وصف فهو للفاعل، نحو: هُزَأة، يهزأ بالناس، فإن سكنت العين فهو للمفعول نحو هزْأة يهزأ الناس به »[60] ، وهما في ذلك تابعان

---

(4) شرح التصريح على التوضيح 2/ 494
(5) المخصص 60/5
(6) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش 386/3
(7) ينظر : المخصص 60/5
(8) ينظر : السابق 61/5
(9) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش 387/3
(10) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب 296/1
(1) نشوان اليمني : شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 6/ 3674
(2) ينظر : ابن دُرُسْتَوَيْه : تصحيح الفصيح وشرحه 356
(3) الفيومي : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير 173/1، وينظر : الغلاييني : جامع الدروس العربية 185
(4) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية 355
(5) السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها 259/2

لابن السكيت القائل : « واعلم أنه ما جاء على فُعَلَةَ بضم الفاء وفتح العين من النعوت فهو في تأويل فَاعِل، وما جاء على فُعْلَةَ ساكنة العين فهو في معنى مَفْعُول به »[61] .

ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي أن هذه الصيغة قد تفيد مبالغة اسم المفعول نحو : صُرْعَة وهو الذي يُصرع كثيرا ، ولُعْنة للذي يُلْعن كثيرا ، وضُحْكَة وهو الذي يضحك منه الناس [62] ، محاكيا في ذلك ما ذكره ابن منظور من أن اللُّعْنة: الَّذِي لَا يَزَالُ يُلْعَنُ لشَرارته [63]، وأن صُرْعةٌ : يُصْرَعُ كَثِيرًا[64].

الحادي عشر – صيغة فُعُول

يلتقي على هذا البناء العديد من الدلالات منها : دلالته على المصدر من الفعل الثلاثي المجرد اللازم من باب (فَعَلَ) شريطة ألا يدل على امتناعٍ أو اضطراب أو حركةٍ أو داءٍ أو صوتٍ أو سيرٍ أو صناعةٍ ، نحو : جلَسَ جُلوساً [65] .

ويرى سيبويه أنك « إذا أردت بناء أكثر العدد بنيته على فُعُولٍ ، وذلك قولك: بُيُوتٌ، وخُيُوطٌ، وشُيُوخٌ » [66]، ويذكر الدكتور إبراهيم السامرائي أن هذا الاستعمال للجمع بوزن المصدر قد يُؤتى به للدلالة على المعنى الحقيقي للفعل ، واستشهد بقوله تعالى : « وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ» [67] ؛ حيث استعمل السجود في الآية بالمعنى الحقيقي للفعل وهو الخشوع القلبي [68] .

ويذهب ابن القطاع الصقلي إلى أن الاسم يجيء على (فُعُول) نحو سُرُور، وهو أطراف الريحان، وثُبُون للجماعة [69] .

ويذكر الرضي أن هذا البناء دخل الأسماء نحو : كُعُوب « إلا أَن الاسم أَقعد في التكسير فكان التوسع فيه أَكثر، ففُعُول فيه أَكثر منه في الصفة » [70].

الثاني عشر – صيغة فَعَلان

تجيء صيغة فعلان – بِفتْحَتَيْنِ - مصدرا لـ "فَعَل" -بفتح العين- في الأفعال التي يغلب عليها الاضطراب نحو: خَفَقَ خَفَقَانا.

والبحث لا يرى ما رآه السيرافي بمقولته « باب الفعلان مصدرا فيما كان يضطرب ، ولا يجيء في غير ذلك »[71] ، ولا من تبعه كالحريري البصري بمقولته « فَإِن جَاءَت مصَادر فِي كَلَام الْعَرَب على فعلان بِفَتْح الْفَاء وَالْعين، فَهِيَ مِمَّا يخْتَص بالحركة وَالِاضْطِرَاب، كالوخدان والذملان واللمعان والضربان »[72].

---

(6) ابن السكيت : إصلاح المنطق 303
(7) ينظر : معاني الأبنية في العربية 63
(8) ينظر : لسان العرب 13/ 388
(9) ينظر : السابق 197/8
(1) ينظر : الكتاب 216/2 ، المقتضب 127/2
(2) الكتاب 589/3
(3) سورة الحج 26
(4) ينظر : معاني الأبنية في العربية 139
(5) ينظر : ابن القَطَّاع الصقلي : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر 119
(6) شرح شافية ابن الحاجب 117/2
(7) شرح كتاب سيبويه 405/4 وينظر : شرح المفصل لابن يعيش 51/4
(8) الحريري البصري : درة الغواص في أوهام الخواص 173

صحيحٌ أنه يغلب على هذا الوزن الدلالة على الحركة والتنقل والتقلب والاضطراب كالخفقان والدوران والغَلَيان والنّزوان (الوثب)، والنّقزان (الوثب)، والعسلان (الاهتزاز)، لكنه لا تنحصر دلالته على هذا الاستعمال ؛ فـ« كَرَوانٌ اسمٌ »[73]وعلم للطَائِر المَعْرُوف ، و (غَطَفَانَ) اسم قبيلة ، ومن الأسماء التي جاءت على هذا الوزن : وَرَشان [74] ، كما أن هذه الصيغة تأتي دالة على الصفات أيضا كالصَّمَيَان وَالْقَطَوان[75]، و« الصميان – بفتحات- من الرجال : الشديد المحتنك السن، والجريء الشجاع ، والصميان أيضا : التلفت والوثب ، يقال رجل صميان ، إذا كان ذا توثب على الناس والقطوان - بفتحات - : مقارب الخطو في مشيه » [76]

كما أن كلام السيرافي يوقعه في حرج التناقض مع مجيء (العَجَزان) مصدرا في قَوْلك : عجزت عَن الْأَمر أعجز عجزانا ، ومجيء (الفَيَظان) مصدرا في قَوْلك: فاظ الرجل فيظانا : إذا مَاتَ ، ومجيء (النَعَبان) مصدرا في قَوْلك : نعب الْغُرَاب نعبانا : أَي صَاح، ومجيء (الوَلَعان) مصدرا في قَوْلك : ولع ولعانا: إذا كذب ، ومثل ذلك : (الرَهَبان) مصدرا للخوف ، و(اللَهَثان) مصدرا للعطش . [77]

ولذا يرى البحث أن تعبير سيبويه كان أدق ممن تحدثوا بعده عن دلالة هذه الصيغة حين قال سيبويه :« وأكثر ما يكون الفعلان في هذا الضرب، ولا يجيء فعله يتعدى الفاعل، إلا أن يشذ شيءٌ، نحو: شنئته شنآناً... وقد جاءوا بالفعلان في أشياء تقاربت، وذلك: الطوفان، والدوران، والجولان. شبهوا هذا حيث كان تقلباً وتصرفاً بالغليان والغثيان، لأن الغليان أيضاً تقلب ما في القدر وتصرفه ... وقالوا : الحيدان والميلان فأدخلوا الفعلان في هذا كما أن ما ذكرناه من المصادر قد دخل بعضها على بعض. وهذه الأشياء لا تضبط بقياس ولا بأمر أحكم من هذا» [78] ؛ إذ نراه لم يقطع بدلالة هذه الصيغة على المصدر دون سواه ، وإنما أعطى لها معنى دلاليا عاما يغلب عليها فطن إليه الرضي ، ولذا استخدم الرضي في التعبير عن دلالة هذه الصيغة ومجيئها مصدرا للتنقل والتقلب بأنه القياس المطرد [79].

ويحتفي البحث بما أورده السيوطي في" المزهر" عن ابن مالك قوله : « الذي جاء على فَعَلان بفتح أوله وثانيه وليس بمصدر ألفاظ محصورة ثم نظمها فقال:

(ما سوى المصدر مما فَعلان ... أَلْيَان حَظَوان شَحذان)

(شَقَذان صَبَحان صَحَران ... صَلَتان صَمَيان عَلَتان)

(عَدَوان فَلَتان قَطَوان ... كَذبان لَهَبان مَلَدان)

(بَردَان حَدَثان دَبَران ... ذَنَبان رَمَضان سَرَطان)

(سَرَعان سَفَوان شَبَهان ... صَرَفان صَفَوان عَلَجان)

(عَنَبان غَطَفان كَرَوان ... نَفَيان وَرَشَان يرقان) » [80]

---

(1) الأصول في النحو 197/3 ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش 181/4

(2) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر 184

(3) ينظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها 20/2

(4) هامش شرح شافية ابن الحاجب 199/1

(5) ينظر : رضي الدين الحنفي : نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان43 ، 50، 23، 52، 22 ، 26

(6) الكتاب 15/4

(7) شرح شافية ابن الحاجب 156/1

(1) المزهر في علوم اللغة وأنواعها 117/2

القسم الثاني : أبنية مصدر الفعل الثلاثي المزيد فيه

ويشمل الصيغ الآتية :

أولا – صيغة إِفْعَال

تستعمل هذه الصيغة للدلالة على المصدر من الفعل الثلاثي المزيد بحرف الصحيح العين على وزن (أَفْعَل) كما في نحو : أَحسن إِحْسَانا.

وهذا الوزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بحرفين « في الاسم والصفة فالاسم نحو : الإِعْطَاء، والإِسْلَام، والإِعْصَار، وإسنامٍ وهو شجر، والإمخاض. وأما الصفة فنحو: الإِسْكَاف. وهو في الصفة قليل، ولا نعلمه جاء غير هذا»[81].

ثانيا – صيغة تَفْعَال

على الرغم من أن سيبويه ذكر في كتابه أنه « ليس في الكلام مفعالٌ ، ولا فعلالٌ ، ولا تَفْعَالٌ إلا مصدراً »[82] ، وتبعه ابن السراج قائلا : « تَفْعَالٌ : مصدرٌ لا غَير، نحو: التَّردَادُ »[83] ، إلا أن ابن القطاع يذكر لهذه الصيغة غير ما قال سيبويه حين نصّ ابن القطاع على أن هذا الوزن من أبنية المصادر ويجيء منه الاسم ، نحو : رجل تيتاء للعذيوط ، ومضى تهواء من الليل [84].

وتبعه أبو حيان بقوله : « وقيل لم يجئ إلا مصدرًا ، كتَطْوَاف ، والصحيح مجيئه غير مصدر، قالوا رجل تَيْتَاء، ومضى تَهْوَاء من الليل »[85].

ويذكر سعيد الأفغاني أنه « يصاغ من الثلاثي مصادر تدل على المبالغة على وزن "تَفْعَال" قياساً مثل تَضْراب ، تَسْيار، تَسْكاب » [86].

ثالثا – صيغة تَفْعِيل

---

(2) الكتاب 245/4
(1) السابق 257/4 وينظر : 4/ 318
(2) أصول النحو 196/3
(3) ينظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر 152
(4) ارتشاف الضرب من لسان العرب 98/1
(5) الأفغاني ، الموجز في قواعد اللغة العربية 191

هذه الصيغة يلتقي عليها المصدر من الفعل (فَعَّل) صحيح اللام [87] ، نحو: « وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا » [88]، والاسم المزيد بحرفين ، وفي ذلك يقول سيبويه : « ويكون على تفعيلٍ في الأسماء، نحو التَمْتين والتَنْبيت، ولا نعلمه جاء وصفاً »[89] .

رابعا – صيغة تَفْعِلَة

وهي صيغة تحتمل الدلالة على المصدر نحو : التَّحِلّة [90] ، وينضبط اشتقاقه من الفعل الماضي المعتل اللام أو مهموزها [91].

وعن خروج هذه الصيغة عن مصدريتها يقول ابن سيده : « والتَّنْهِيَةُ: حَيْثُ يَنْتَهِي المَاء من الْوَادي ، وَهِي أحد الْأَسْمَاء الَّتِي جَاءَت على تَفْعِلة، وَإِنَّمَا بَاب التَّفْعِلة أَن يكون مصدرا »[92] ، ويحتفي البحث بما أورده ابتداء في كلامه من استعمال هذه الصيغة اسما .

خامسا – صيغة تَفَعُّل

ذكرت المعاجم [93] أن هذا البناء للمصادر مثل التلوّم والتقوض ، وهو في الأسماء نادر مثل : التَّنَوُّط (اسم طائر) .

القسم الثالث : أبنية مصدر الفعل الرباعي المجرد

صيغة فِعْلَال

يذكر أبو سعيد السيرافي أنه « ليس في الكلام فِعْلَال مضاعف مكرر لفظ الفاء والعين إلا مصدرا كقولك زلزل زِلْزَالا وقلقل قِلْقَالا »[94] ، وهو بذلك يكون قد حصر دلالة الفِعْلَال على المصدرية على الرغم من أن هذا البناء الصرفي يحتمل الدلالة على المصدر نحو: زلزل زلزالا ، ويحتمل الدلالة على

---

(6) بدر الدين محمد بن مالك : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك 311
(7) سورة النساء 164
(8) الكتاب 271/4 وينظر : لسان العرب 505/2
(1) ابن دريد : جمهرة اللغة 1247/3
(2) الكتاب 271/4 وينظر : لسان العرب 505/2
(3) ابن سيده : المحكم والمحيط الأعظم 4/ 385 ، وينظر : جمهرة اللغة 1247/3
(4) ينظر : العين 456/7 ،الأصول في النحو 116/3 ، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 6798/10
(5) ينظر : شرح كتاب سيبويه 313/5

الاسم الثلاثي المزيد بحرفين نحو: جِلْبابٌ" وهو المِلْحَفة [95]، وعلى الاسم الرباعي المزيد بحرف نَحْو حِمْلاق [96] ، والصفةُ منه سِرْدَاحٌ وهيَ الأَرضُ الواسعةُ[97].

المبحث الثاني : تداخلات مصدر الهيئة (فِعْلة)

هذه الصيغة تعتبرا عنوانا وبابا على مصدر الهيئة من الفعل الثلاثي ، وما إن تُذكر إلا وينصرف الذهن أولا إلى كونها مصدرا دالا على الهيئة لفعلٍ ثلاثي مجرد لا تاء فيه ، يقول ابن مالك: (و"فِعْلة" لهيئة كـ"جِلْسة") [98] ، فهي مَصوغةٌ للدلالة على الصفَة التي يكون عليها الحدثُ عند وقوعه ، وفى الحديث: " إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلَة "[99]

إلا أن هذا الاستعمال للصيغة – وإن كان الغالب عليها _ لا تنحصر دلالتها عليه ، فدلالتها متعددة ؛ وليس أدل على فطنة علمائنا القدامى لهذا التعدد اللغوي في استعمال الصيغة الواحدة من أن يُفرَد لهذه الاستعمالات أبوابا وعناوين ، ومن شواهد ذلك : قولهم « **هَذَا بَاب مَا تجيءُ فِيهِ الفِعْلة تُرِيدُ بهَا ضَرْبَاً من الفِعْل** وَذَلِكَ قَوْلك هُوَ حَسَنُ الطِّعْمة وَمثله قَتَلْته قِتْلةَ سَوْءٍ وبِئْسَتِ المِيتةُ وَإِنَّمَا تُرِيدُ الضَّرْب الَّذِي أصابَه من القَتْل وَالَّذِي هُوَ علَيْه من الطَّعْم ومثلُه الجِلْسة والقِعْدة والرِّكْبة وَقد تَجِيء الفِعْلة لَا يُراد بهَا هَذَا الْمَعْنى وَذَلِكَ نحوُ الشِّدَّة والشِّعْرة والدِّرْية »[100].

---

(1) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش 4/ 183 ، وابن عصفور : الممتع الكبير في التصريف 87
(2) ينظر : المقتضب 86/1
(3) ينظر : الأصول 3/ 218
(4) ألفية ابن مالك 41
(5) رواه مسلم برقم (1955)، وأبو داود (2814)، والنسائي (4417)، والترمذي (1409)
(6) كتاب سيبويه 44/4

ويقول السيرافي: « اعْلَم أَن الفِعْلة قد تَجِيء على ضربَيْن أَحدهمَا للحالِ الَّتِي عَلَيْهَا الْمصدر وَلَا يُراد بهَا العددُ كَقَوْلِنَا فلَان حَسَن الرّكْبَة والجِلْسة يُرَاد بذلك أَنه مَتى رَكِبَ كَانَ رُكوبُه حَسَناً وَإِذا جلسَ كَانَ جُلوسُه حَسَناً فِي أوقاتِ ركوبِه وجُلوسِه وأَنَّ ذَلِك عادتُه فِي الرُّكوب والجُلوس وحَسَن الطِّعْمة: أَي ذَلِك فِيهِ موجودٌ لَا يُفارِقه ، وَالْوَجْه الآخر: أَن يكونَ مصدرا كسائرِ المصادر لَا يُراد بِهِ حالُ الفاعلِ فِي فِعْله كَقَوْلِك دَرِيَ فلانٌ دِرْية ولفلانٍ شِدَّةٌ وبأسٌ وشعَر فلانٌ بالشيءِ شِعْرةً »[101].

أي أن المصدر الدال على الهيئة (فِعْلَة) قد يتخلى عن تلك الدّلالة ويدل على مجرد الاسم ، ونحاتنا وإن لم يشيروا إلى المعول في التفريق بين الوجهين في الاستعمال فإننا نفهم ضمنا من خلال الأمثلة التي ساقوها أن السياق هاهنا هو المُعول عليه في فهم واستنباط دلالة التركيب آنذاك .

وقد يتداخل اسم الهيئة مع اسم المرة في صيغته القياسية الدالة على الهيئة وهي (فِعْلَة) وفي ذلك يقول الرضي : « وبناء المرة والنوع مما عدا الثلاثي المجرد عن الزوائد الذي لا تاء فيه على وزن المصدر المستعمل، وهو إما ثلاثي مجرد فيه تاء ، أو غير ثلاثي مجرد: فإن كان ثلاثيا مجردا فيه تاء، نحو: طِلْبَة ونِشْدَة وكُدْرَة؛ فإنه يستعمل على حاله للمرة والنوع، ويفرق بين المرة والنوع بقرينة لفظية، نحو: نَشَدْتُ نِشْدَة واحدة، أو نوعا: نحو: نِشْدَة سوء، أو نِشْدَةَ لُطْف، أو بقرينة معنوية»[102] .

وتستعمل هذه الصيغة في جمع كلمات معدودة مسموعة للدلالة على جمعها جمع قلة ، وهذا الاستعمال نظم له ابن مالك شطرا من أبياته حين قال (وفعلة جمعًا بنقل يدرى)[103] في إشارة منه إلى كون هذا الوزن من أبنية جموع التكسير الذي للقلة ، بيد أنه نبّه على أن موارده كلها مقصورة على السماع عن العرب وليست قياسية ، نحو : صِبْيَة جمع صبي، ووِلْدَة جمع ولد، وغِلْمَة جمع غلام، وما أشبه ذلك.

كما تأتي هذه الصيغة دالة على المصدر الصريح كما في قولك : نشد الضالة نِشْدة عظيمة ، لكنها لا تنصرف إليه إلا بقرينة ، وهي الوصف لبيان هيئة المصدر . ومنه (خِبْرَة) كون مصدره الثلاثي في الأصل على وزن فِعْلة فيُدَل عَلَى الهيئة منه بالوصف ، أو الإضافة ، فيقال: خِبْرَة محدودة، أو خِبْرَة الكهول.

المبحث الثالث : تداخلات مصدر المرة (فَعْلة)

(1) شرح كتاب سيبويه 297/4
(2) شرح شافية ابن الحاجب 310/1
(3) ينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك 549

هذا الوزن –أيضا- علم على بابه ، وهو الدلالة على حُصولِ الفِعْلِ مرَّةً واحدة ، ويُصاغ الفعل الثلاثي على هذا الوزن نحو : ضَرَبَ ضَرْبَةً، وَقَعَدَ قَعْدَةً، وَنَامَ نَوْمَةً ، حتى صارت الفَعْلة مصطلحا يُراد به مصدر المرة أو المصدر العددي ، ما لم يوضع المصدر عليه كما في : يصيح صَيْحَةً إذا أردنا مُطْلق المصدر، وَصَيْحَة: إذا أردنا المرَّةَ الواحدة ، ويقع الفرق بينهما بالصفة بواحدة نحو: « إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ »[104] ، أو بقرينَةٍ غيرِ ذلك .

وكما يتداخل اسم المرة مع المصدر الصريح يتداخل مع الاسم كما في قوله تعالى: « قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي »[105] ، و دُلَّ عَلَى اسميته بخصائص الاسم كالإضافة ، وعدم دلالته على المرة .

المبحث الرابع: تداخلات المصدرُ الصّناعيُّ

ويُعنى به كل اسم لحقتُهُ ياءُ النسبةِ مُردَفةً بالتاءِ للدلالة على صِفَةٍ فيه نحو : جاهليّة و رهبانيّة،

« وليس كل ما لحقته ياءُ النسبة مردفة بالتاء مصدراً صناعياً، بل ما كان منه غير مراد به الوصف كتمسكّ بعربيتك ، " أي بخصلتك المنسوبة إلى العرب "، فإن أريد به الوصف كان اسماً منسوباً لا مصدراً، سواء أذكر الموصوف لفظاً كتعلم اللغة العربية، أَم كان منوياً ومقدراً كتعلم العربية، " أي اللغة العربية " »[106]

وقد أطلق أبو البقاء عليها في "الكليات" تاء النقل [107] ، وقبل المجيء بها كانت الكلمة ملحقة بالمشتق ؛ فإذا جاءت التاء نقلت الكلمة إلى الاسمية المحضة، وخلصته للدلالة على المعنى الخالص "الحدث" الخالي من الدلالة على الاشتقاق[108].

صحيحٌ أن مجيء التاء في المصدر الصناعي تجعل منها قرينة لفظية لازمة للمصدر الصناعي، إلا أن احتمالية مجيئها أيضا في الاسم المنسوب تدفع هذا القالب الشكلي إلى الذبذبة والتأرجح بينهما ، نحو لفظة "العربية" ؛ حيث تحتمل الكلمة دلالتها على النسب أو المصدر الصناعي ، وهنا تتدخل دلالة السياق

---

(1) سورة يس 29
(2) سورة الإسراء 100
(1) جامع الدروس العربية 178/1
(2) ينظر : الكليات 752
(3) يُنظر : هامش النحو الوافي 4/ 586

في الفصل بينهما ، فـــ(العربية) في قولنا : (العربية لغة القرآن الكريم) بالرتبة (حيث وقعت مبتدأ) ودلالتها على الحدث الخالي من الدلالة على الاشتقاق يتحقق لنا الجزم أنها مصدر صناعي أغنت عن وجود المصدر الصريح . بينما هي في قولنا : (الجامعة العربية منظمة إقليمية) تتعين دلالتها على الاسم المنسوب ؛ حيث وقعت تابعا للاسم الواقع قبلها ودلالتها على علاقة النسب بتأديتها معنى (المنسوبة إلى) ؛ ومن ثم فإن القرائن هي التي تَمِيزُ بين المصدر الصناعي والاسم المنسوب حين يتداخلا .

المبحث الخامس : تداخلات المصدرُ الميمي

هو مصدر مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة مصوغ من المصدر الأصلي للفعل ، يعمل عمله ، ويفيد معناه ، مع قوة الدلالة وتأكيدها. وهو يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي مطلقا غير المضعف - ما كانت عينه ولامه من جنس واحد - نحو: مدّ ، وفرّ، وعدّ. مهما كانت صيغته على وزن "مفعَل" بفتح العين؛ نحو: مَلْعَب ، ومَسْقَط ، ومَصْعَد ؛ إلا في حالة واحدة ، فإنه يكون - فيها- على وزن "مَفْعِل" بكسر العين، وهي : أن يكون الثلاثي معتل الفاء بالواو، صحيح الآخر، فتحذف فاؤه في المضارع عند كسر عينه ؛ نحو: مَوْصِل ، ومَوْعِد ، ومَوْضِع ؛ و (مَفْعَل) بِالْفَتْحَ لغير مَا ذكر جَمِيعًا .

يتداخل في هذا البناء المصدر الميمي واسم المفعول واسما الزمان والمكان- مما هو فوق الثلاثيّ المجرد- وهو ما يجعلهم شركاء في الوزن ، ويفرّق بينهم بالقرينة ، فإذا قلت جئتك منسكب المطر، فالمعنى جئتك وقت انسكابه. وإذا قلت أنتظرك في مرتقى الجبل ، فالمعنى في المكان الذي يرتقي فيه إليه . وإذا قلت هذا الأمر منتظر، فالمعنى أن الناس ينتظرونه، فهو اسم مفعول. وإذا قلت أعتقد معتقد السلف. فمعتقد مصدر ميمي بمعنى الاعتقاد[109].

تماثل صيغة اسم الزمان والمكان، والمصدر الميمي وكونها واحدة في غير الثلاثي، وكذلك في الثلاثي - سوى في المثال الصحيح اللام الذي لا تحذف فاؤه في المضارع ، وفي السالم المكسور العين في المضارع ؛ فإن المصدر الميمي فيهما على "مَفْعَل" بفتح العين؛ نحو؛ موجل، ومنزل. واسم الزمان والمكان على وزن "مفعل" فيهما- أقول : هذا التماثل في استعمال هذه الصيغة ودلالتها على هذه المعاني المتباينة يعكس مدى التداخل اللغوي بين الصيغ الصرفية ؛ إذ وقع اسم الزمان والمكان والمصدر واسم المفعول على السواء في اللفظ ، ومن ثم يكون التمييز بينها بالقرائن.

جاء في تاج العروس : « المُخْرَجُ (بالضَّمِّ) ، قد يكون (مَصْدَر) قولِكَ (أَخْرَجَهُ) ، أَي الْمصدر المِيميّ. وقد يكون (اسْم المَفْعُولِ) بِهِ على الأَصل (واسْم المَكَانِ) ، أَي يَدُلُّ عَلَيْهِ، والزّمان أَيضاً، دالاً على

(1) ينظر : جامع الدروس العربية 204

الوقْتِ ... فاسمُ المَفعولِ ممّا زادَ على الثَّلاثة بجميعِ أَنواعِه يُسْتَعْمَلُ على أَرْبَعَةِ أَوْجُه: مَفْعُولاً على الأَصْلِ، ومَصدراً، وظَرْفاً بنَوعَيه، على مَا قُرِّرَ فِي الصَّرْف »[110].

جدير بالذكر هاهنا أن هناك من الأسماء ما يأتي على (مَفْعَل) نحو : مَرْيَم .

الخاتمة

هَدَفَ البحثُ إلى الكشف عن مدى التداخل اللغوي بين أبنية المصادر وغيرها من المعاني الصرفية، والتداخل كما أسلفتُ نعني به التعدد في الدلالة الوظيفية والدلالية لأبنية المصدر إبان خروج الصيغة عن دلالتها القياسية على المصدر وتأديتها معنًى آخرَ؛ مما أضفي عليها دلالات جديدة ، وألبْسها وظائف صرفية متباينة .

ولا شك أن ضوابط صوغ هذه الأبنية كانت الأساس في الحكم بقياسيتها في الدلالة على المصدرية، إلا أن هذا لم يمنع الأبنية من تجاوز هذه القياسية بحكم القرائن التي منحت سلطة الحضور لدلالات صرفية أخرى .

ويحسب البحث أن المعاجم قد أفصحت عن هذه الدلالات المتباينة التي تؤديها الصيغة الواحدة ربما أكثر مما فعلت المؤلفات الصرفية ؛ ولهذا اتكأ البحث على الكثير من المعاجم التي حفظت لنا هذه الاستعمالات المتعددة للبنية الصرفية .

ولسنا ندعي أننا استطعنا أن نطرق جديدا لم نُسبق إليه ؛ لأن ذلك يتنافى مع طبيعة الدراسات الصرفية ذات الطابع الدلالي ، لكن حسبنا أن البحث توصل إلى مجموعة من النتائج ، أهمها :

1- امتلاك البنية الصرفية لمخزونٍ دلالي يؤهلها للإيضاح عن عدة معانٍ صرفية متباينة .
2- إن اللغة العربية لغة مرنة تتناوب ألفاظها المعاني ، وتؤدي الصيغة الواحدة فيها أكثر من معنى ، ومجيء ذلك في كثير من الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية يقف شاهدا على مرونة اللغة واتساعها وقدرتها على التنوع .

---

(1) الزبيدي : تاج العروس 5/ 508، 509

3- إن المعاني الصرفية – في كثير من الأحيان – لا تعتمد على مبانٍ وقوالب شكلية ، بل هي صالحة للتعدد الدلالي ، وفيصلها – حيث تتعدد المعاني وتتداخل – المقام الذي يلعب دورا كبيرا في تسهيل الوصول إلى دلالة البنية الصرفية الجديدة ، وبدونه لا يمكن التعرف على حدود التداخل بين الصيغ والأبنية .

4- أن القرائن الصرفية هي مَنْ تعمل على توجيه الوظيفة الصرفية للصيغة ، وإن اشتراك الدلالات المختلفة في البنية الواحدة كاشتراك المصدر واسم المفعول واسم الذات والصفة المشبهة وجمع التكسير في صيغة (فُعَال) ، والتقاء المصدر واسم الفاعل وجمع التكسير والصفة المشبهة واسم الفعل والمبالغة واسم العلم على صيغة (فَعَال) - كل هذه الدلالات- لم تكن لها لولا القرائن التي تمنح البنية الصرفية هذا الثراء اللغوي.

5- تبين لنا كيف أن العديد من أبنية المصادر تتداخل دلالاتها وتشترك في دلالتها مع اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة والجموع والاسم المنسوب واسم الآلة واسم الفعل واسم الذات وأسماء الأعلام – ما يمكن القول معه : إن بعض الصيغ الصرفية الخاصة بالمصدر لم تَخلص في دلالتها عليه ، وصحيحٌ أن المعنى الأولي الذي ينصرف الذهن إليه هو دلالة هذه الأبنية التي تناولناها على المصدرية ، لكنه ثبت أن التركيب بما يحويه من قرائن سياقية ومقامية هو العنصر الأول في تحديد المعنى الصرفي لهذه الصيغ ، وذلك كما في قولنا: (شاهدتُ الرجل مُخْرَجا) ، وقولك : (أخرجتُ الرجلَ مُخْرَجا) فقد دلت الصيغة (مُخْرَج) على المفعولية في الجملة الأولى بدلالة وقوعها حالا ، ودلت ذات الصيغة على المصدرية في الجملة الثانية بدلالة وقوعها مفعولا مطلقا ، فتعينت الدلالة هاهنا بقرينة الموقع الإعرابي .

6- رَصْدُ الواقع اللغوي لاستعمالات أبنية المصدر أفضى بالبحث إلى أنَّ العديد منها لم يخلص للمصدرية دلالةً ، وأن الصيغة قد تعدل عن بابها الصرفي (المعنى الصرفي الذي وُضعت له ابتداء) لتؤدي في تراكيب أخرى دلالات ووظائف صرفية جديدة .

7- ما أشرنا إليه في هذا البحث لا يقلل من أهمية تقنين القواعد الصرفية ، وأن يكون للمصادر أبنية وضوابط تصوغها ، ولسنا مع من يرى أن ذلك التداخل اللغوي فيه إهدار للمعطيات اللغوية والقيم الدلالية التي ثبتت للصيغة ، وأنه جعلها مثقلة بالمعاني ، وأنه باعث على اللبس؛ ذلك لأننا لمسنا فيه توسعا في توظيف الصيغ الصرفية ، ووجدنا فيه تأصيلا لقيمة الثراء اللغوي الذي تتميز به اللغة العربية .

8- أن الصرفيين القدامى كما تلمسوا دلالات هذه الصيغ والأبنية وقعدوا لها - انتبهوا أيضا إلى ما قد يطرأ عليها من تقارض أو تداخل أو اتساع في الدلالة على غير المعنى الذي وُضِعَت له

ابتداء ، وفطنوا إلى أن النص قد يُجرد الصيغة عن معناها الأصلي ويُدخِلها في سياق تركيبي يُلبسها ثوبا مختلفا لتؤدي دورا جديدا دلالة ووظيفة .

المصادر والمراجع

1- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر- ابن القَطَّاع الصقلي - تحقيق ودراسة : أ. د/ أحمد محمد عبد الدايم- دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة- 1999 م.

2- أدب الكاتب - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري – تحقيق :محمد الدالي- مؤسسة الرسالة- (د، ت)

3- ارتشاف الضرب من لسان العرب - أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي - تحقيق رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي- القاهرة - الطبعة الأولى- 1418 هـ - 1998 م

4- إسفار الفصيح - أبو سهل الهروي محمد بن علي بن محمد- تحقيق أحمد بن سعيد بن محمد قشاش - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى- 1420هـ

5- إصلاح المنطق- ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق - تحقيق: محمد مرعب- دار إحياء التراث العربي- الطبعة الأولى- 1423 هـ - 2002 م

6- الأصول في النحو - أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج – تحقيق: عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة- لبنان – بيروت- (د، ت)

7- ألفية ابن مالك - محمد بن عبد الله - ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين - دار التعاون- (د- ت)

8- بدائع الفوائد- محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية - دار الكتاب العربي- بيروت- (د - ت)

9- تاج العروس من جواهر القاموس - محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبو الفيض ، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي - تحقيق : مجموعة من المحققين- دار الهداية – (د، ت)

10- التداخل الصرفي – الدكتور رضا هادي حسون- مجلة الأستاذ - العدد (203) - 2012 م.

11- تصحيح الفصيح وشرحه - أَبُو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان – تحقيق : الدكتور محمد بدوي المختون - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة - 1419هـ - 1998م.

12- التطور النحوي للغة العربية - برجشتراسر- ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الثانية - 1994م .

13- التفسير الكبير - أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري - دار إحياء التراث العربي – بيروت - الطبعة الثالثة - 1420 هـ.

14- التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل – محمد طه الجندي – دار الكتب المصرية – 1998م .

15- جامع الدروس العربية - مصطفى بن محمد سليم الغلاييني - المكتبة العصرية- صيدا – بيروت - الطبعة الثامنة والعشرون- 1414 هـ - 1993 م

16- جمهرة اللغة - أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي – تحقيق : رمزي منير بعلبكي - دار العلم للملايين – بيروت – لبنان - الطبعة الأولى- 1987م.

17- حاشية الصبان على شرح الأشمونى - أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي - دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان – الطبعة الأولى - 1417 هـ -1997م .

18- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - عبد القادر بن عمر البغدادي- تحقيق : عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي- 1418 هـ - 1997م .

19- الخصائص - أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي - الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الرابعة- (د، ت)

20- دراسات في فقه اللغة - الدكتور صبحي الصالح - دار العلم للملايين- الطبعة العاشرة - 1983م.

21- درة الغواص في أوهام الخواص- القاسم بن علي بن محمد بن عثمان- أبو محمد الحريري البصري – تحقيق : عرفات مطرجي- مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت- الطبعة الأولى - 1418هـ - 1998م

.

22- ديوان الأدب - أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي - تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر- مراجعة: الدكتور إبراهيم أنيس- دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر- القاهرة- 1424 هـ - 2003 م .

23- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك- بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك – تحقيق :محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى- 1420 هـ - 2000 م.

24- شرح التصريح على التوضيح - خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري - دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان - الطبعة الأولى - 1421هـ- 2000م.

25- شرح الكافية الشافية - أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني- تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي - جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة – الطبعة الأولى – (د- ت).

26- شرح المفصل – أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي - المعروف بابن يعيش وبابن الصانع - دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان - الطبعة الأولى- 1422 هـ- 2001 م.

27- شرح شافية ابن الحاجب - نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي - تحقيق محمد نور الحسن و محمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان - 1395 هـ - 1975 م.

28- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب – جمال الدين ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف – تحقيق عبد الغني الدقر- الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا – (د- ت)

29- شرح شواهد المغني - عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي - علق حواشيه: أحمد ظافر كوجان - لجنة التراث العربي - 1386هـ - 1966 م

30- شرح قطر الندى وبل الصدى - جمال الدين ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد – القاهرة - الطبعة الحادية عشرة- 1383هـ .

31- شرح كتاب سيبويه - أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان - تحقيق أحمد حسن مهدلي- علي سيد علي - دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان – الطبعة الأولى- 2008 م.

32- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم- نشوان بن سعيد الحميرى اليمني- تحقيق : الدكتور حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني – الدكتور يوسف محمد عبد الله- دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى- 1420 هـ - 1999 م

33- الكتاب – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه – تحقيق عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي- القاهرة – الطبعة الثالثة- 1408 هـ - 1988 م

34- كتاب العين- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري- تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي - الدكتور إبراهيم السامرائي - دار الهلال- (د - ت)

35- الكليات - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية - أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي- أبو البقاء الحنفي – تحقيق عدنان درويش - محمد المصري - مؤسسة الرسالة – بيروت – 1419هـ - 1998م .

36- لسان العرب - محمد بن مكرم بن على- أبو الفضل- جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى - دار صادر – بيروت - الطبعة الثالثة - 1414 هـ.

37- ليس في كلام العرب- الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله – تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار- مكة المكرمة - الطبعة الثانية- 1399هـ - 1979م.

38- المحكم والمحيط الأعظم- أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي – تحقيق : عبد الحميد هنداوي- دار الكتب العلمية – بيروت - الطبعة الأولى- 1421 هـ - 2000 م.

39- المخصص - أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي - تحقيق: خليل إبراهم جفال - دار إحياء التراث العربي – بيروت - الطبعة الأولى، 1417هـ 1996م .

40- المزهر في علوم اللغة وأنواعها- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي – تحقيق : فؤاد علي منصور- دار الكتب العلمية – بيروت - الطبعة الأولى- 1418هـ - 1998م

41- المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية - سيف الدين طه الفقراء – عالم الكتب الحديث – الأردن – الطبعة الأولى – 2005م .

42- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير- أحمد بن محمد بن علي الفيومي- المكتبة العلمية - بيروت- (د، ت)

43- معاني الأبنية في العربية – الدكتور فاضل صالح السامرائي – دار عمار – الطبعة الثانية – 1428هـ -2007م

44- معاني القرآن- أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء - تحقيق : أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي - دار المصرية للتأليف والترجمة - الطبعة الأولى – (د، ت)

45- معجم الأوزان الصرفية – الدكتور اميل بديع يعقوب – عالم الكتب – الطبعة الأولى – 1413هـ - 1993م .

46- المغني الجديد في علم الصرف - الدكتور محمد خير حلواني - دار الشرق العربي - بيروت - لبنان - (د- ت)

47- المفصل في صنعة الإعراب – أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله – تحقيق : الدكتور علي بو ملحم - مكتبة الهلال – بيروت - الطبعة الأولى- 1993م

48- المقتضب - محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد - تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة - عالم الكتب – بيروت- (د، ت)

49- الممتع الكبير في التصريف - علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي- أبو الحسن المعروف بابن عصفور - مكتبة لبنان - الطبعة الأولى – 1996م.

50- الموجز في قواعد اللغة العربية- سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني- دار الفكر - بيروت – لبنان- 1424هـ - 2003 م.

51- النحو الوافي- عباس حسن - دار المعارف – القاهرة - الطبعة الثالثة – (د- ت) .

52- نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان- رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي - تحقيق: الدكتور علي حسين البواب- مكتبة المعارف – الرياض - الطبعة الأولى- 1982م.